الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **٢٨**

الخميس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

تقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1)

مشروع القرار (A/74/L.6)

السيد غيرتز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحّب وفد ناميبيا بحضور وزير خارجية جمهورية كوبا في الجمعية العامة، ونشكر الجميع على حضوره في هذه القاعة صباح هذا اليوم.

اجتمع قادة العالم معا قبل أكثر من ٧٠ عاما، بعد أن نهضوا من رماد الحرب العالمية الثانية وشهدوا الدمار والبؤس الناجمين عن السعي الوحشي إلى السلطة والهيمنة، من أجل تأسيس مجتمع الأمم الدولي هذا. وأعربوا عن التزامهم بالقيام بكل ما في وسعهم من أجل خير البشرية. وكان لديهم هدف مشترك تمثل في إنشاء منتدى ليكون في طليعة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في العالم. وأعتقد أن رئيس الولايات المتحدة آنذاك، فرانكلين ديلانو روزفلت، هو الذي استلهم من الحكمة القديمة التي تقول ”إن في الاتحاد قوة“، عندما صاغ اسم المنظمة المعروفة الآن باسم الأمم المتحدة.

وينبغي لنا ألا نغفل أبدا عن حقيقة أن المنظمة لم يكن مقصودا منها قط أن تلحق الضرر بسكان العالم؛ بل إنها أُنشئت للسعي إلى التسوية السلمية للنزاعات. ولذلك، وبينما نجتمع مرة أخرى لتوحيد أصواتنا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فلنوجه رسالة قوية لا لبس فيها إلى شعب جمهورية كوبا مفادها أن الأمم المتحدة لا تزال ثابتة في عزمها على جلب الخير للبشرية وتحقيق التسوية السلمية للنزاعات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وكما فعل وفد بلدي على مدى عقود من الزمن، فإننا نواصل الوقوف إلى جانب شعب وحكومة كوبا ونؤكد مجددا التزامنا الراسخ والذي لا يتزعزع إزاءهما. ويضم وفد بلدي صوته إلى أصوات العديد من المتكلمين الذين سبقوني في تذكيرنا جميعا بأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمثل عائقا يحول دون تنفيذ كوبا لخطتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي وُضعت موضع التنفيذ للإسراع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد اجتمعنا في هذه القاعة في عام ٢٠١٦ للترحيب بالتغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا. وأعربنا عن آمالنا في أن الحصار سينتهي أخيرا. وبعد ذلك بثلاث سنوات، اجتمعنا مجدداً في نفس هذه القاعة بسبب شعورنا بالإحباط من الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة والتي لم تزدد إلا تعديا وباتت تُفرض على نطاق أوسع. وللأسف، بدلاً من المضي قدما لإنهاء ما يكابده الشعب الكوبي من معاناة وتهميش، شهدنا في عام ٢٠١٩ اتخاذ العديد من الخطوات للعودة إلى الوراء.

ونشير مع بالغ القلق إلى التدابير الجديدة التي أُعلن عنها في نيسان/أبريل ضد المشاريع التجارية والشركات الكوبية والأفراد الكوبيين أو من بلدان ثالثة الذين يقومون بأعمال تجارية في كوبا. ولم ينج مواطن أو قطاع اقتصادي من الآثار السلبية لهذه السياسة الانفرادية التي تعوق تنمية كوبا. ونعرب عن خيبة أملنا إزاء تلك التدابير الجديدة المُشددة التي اتُخذت ونحثّ حكومة الولايات المتحدة على إعادة النظر فيها. وما زلنا نأمل في أن يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بالكامل وأن تتحسن العلاقات بينهما وأن يسترجع هذان البلدان الأنشطة الاقتصادية الكاملة بينهما لما فيه منفعتهما المتبادلة.

وبينما نعمل على توطيد تعددية الأطراف، أود أن أذكّر الجميع بدعوة الرئيس إلى حشد جهودنا لإدماج الجميع. ولذلك، فلنقف معاً، بدلاً من العمل في عزلة، لتعزيز ثقافة تعاون أقوى للنهوض برفاه جميع مواطني العالم وإنهاء معاناة الشعب الكوبي.

وفي الختام، تنظر ناميبيا إلى الشعب الكوبي باعتباره جزءا من أسرتها. وعلى الرغم من جميع التحديات التي تعيّن على الشعب الكوبي مواجهتها وتحملها طوال هذه السنوات، فهو شعب قادر على الصمود. وقد كانت كوبا، على غرار العديد من الدول في هذه القاعة، في طليعة المساهمين في حرية بلدي ونيل استقلاله. والأهم من ذلك أن كوبا – ومرة أخرى على غرار العديد من الدول الأعضاء في هذه القاعة – لا تألو جهداً في الإسهام في رفاه الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، سواء من خلال مساهماتها المتفانية في العديد من حالات الكوارث الطبيعية أو المحن، أو من خلال تقدمها العلمي والتكنولوجي وما تقدمه من دعم في مجالي التدريب وبناء القدرات إلى المجتمع الدولي ومن خلال إيفاد أخصائيين طبيين إلى الكثير من بلدان العالم النامي.

تخيلوا كم الفوائد التي ستعود على شعبي الولايات المتحدة وكوبا، بل وعلى بقية العالم في الحقيقة، إذا تمكنّا من أن نركز طاقاتنا على المشاركة البناءة والتفاعل. ولن يتحقق ذلك إلا عندما يُرفع هذا الحصار الجائر. وفي ظل هذه الخلفية، ودفاعا عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، سيصوت وفد بلدي مؤيداً لمشروع القرار. ونحث جميع الدول الأعضاء على الوقوف إلى جانب الشعب الكوبي.

السيد أحمد (مصر): ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به وفد فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به وفد تونس نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي أدلى به وفد أذربيجان نيابة عن مجموعة بلدان

حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به وفد أوغندا نيابة عن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/74/PV.27).

كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المقدّم بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/74/91/Rev.1).

أود التأكيد على موقف مصر الثابت والداعم لشعب وحكومة كوبا حيث تؤثر الإجراءات أحادية الجانب المتمثلة في الحصار المفروض على كوبا سلبا وبشكل مباشر على قطاعات حيوية من الاقتصاد وتولد تداعيات ملموسة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي من حيث صعوبة النفاذ إلى المأكل والدواء والتعليم والتكنولوجيا المتقدمة.

اتصالا بما تقدم، تشدد مصر على أهمية احترام مبادئ التعددية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما تدعو إلى ضرورة احترام قرارات الجمعية العامة المتعددة الصادرة في هذا الشأن والتي تم اعتمادها بأغلبية كاسحة حيث تعيد مصر التأكيد على أن استمرار الحصار المفروض على كوبا لما يزيد عن خمسة عقود لن يقوض جهود المجتمع الدولي في الاستمرار في المطالبة برفع هذه الإجراءات المخالفة للقانون الدولي.

ختاما، تطالب مصر بالرفع الكامل والفوري للحصار المفروض على كوبا وتمكين الشعب الكوبي من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد أرياسا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بعقد هذه الجلسة العامة لمعالجة مسألة يوليها وفد بلدنا أهمية خاصة تتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

إن واقع إرسالنا لوفد خاص على أعلى المستويات، برئاسة وزير الخارجية، يعكس الأهمية التي يوليها رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، السيد نيكولاس مادورو موروس، للمناقشة والتصويت على مشروع القرار العادل والمشروع المعروض علينا (A/74/L.6). إننا مجتمعون في هذه القاعة لدعم كوبا في وقت شددت فيه حكومة الولايات المتحدة الحصار الإجرامي الذي فرض على شعبها النبيل منذ ما يقرب من ٦٠ عامًا. ولكننا أيضًا في هذه القاعة في وقت يسوده الاضطراب العالمي لإبراز الضرورة الملحة التي تفرض على جميع الدول الأعضاء تعزيز تعددية الأطراف واحترامها لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال المطالبة بإنهاء جميع أشكال التدابير القسرية الانفرادية المفروضة في انتهاك للقانون الدولي.

وفي نفس السياق،، فإننا نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقديمه للتقرير الوارد في الوثيقة A/74/91/Rev.1 ونقدم أحر تحياتنا ونعبر عن احترامنا لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريلا، وزير خارجية جمهورية كوبا، ولجميع أفراد وفده الحاضرين معنا في هذه الجلسة. وأؤكد لوزير الخارجية أنه بغض النظر عن عدد العقبات التي نواجهها، فلن يكون بوسع بيروقراطية الولايات المتحدة أن تمنع كوبا وفنزويلا من مواصلة الكفاح والفوز معاً. إننا نحقق النجاح. إننا موجودون في هذه القاعة الآن وسنقف دائماً إلى جانب كوبا.

كما يؤيد وفد بلدنا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن دولة فلسطين المراقبة وممثل جمهورية أذربيجان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/74/PV.27).

لقد دعت الجمعية العامة وهي أكبر الهيئات الديمقراطية في منظمتنا، لمدة ٢٨ عامًا على التوالي، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي لا يسعى فحسب إلى تقييد حق الشعب الكوبي البطولي في تحقيق التنمية ولكن أيضًا إلى تعزيز التغيير غير الدستوري للحكومة في جمهورية كوبا الاشتراكية الثورية الشقيقة، بلد ماريتي وفيدل. إنهم لم يحققوا هذا الهدف

السياسي ولن يحققوه أبدًا. إن الشعب الكوبي مصمم على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وبالتالي تحديد نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية، على نحو ما بينه القائد هوغو تشافيس في رسالة بعث بها إلى الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عند الإشارة إلى الحصار المفروض على كوبا:

”نظرا لاستنفاد جميع حجج الحس الدولي السليم، لم يعد لنا خيار سوى أن نؤمن بأن هذه القسوة الشديدة ضد الثورة الكوبية نتيجة الغطرسة الإمبريالية في مواجهة الكرامة والشجاعة اللذين أظهرهما الشعب في كوبا المتحدي في قراره السيادي لتقرير مصيره والكفاح من أجل سعادته.“ (A/66/PV.29، صفحة ٥).

وهذا النداء العالمي تقريبا ليس أكثر من مجرد علامة على الالتزام القوي من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها التأسيسي الذي يتضمن مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السياسي للدول، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية. لكن تم تجاهل النداء المتكرر وقوبل بالاحتقار التام من جانب أولئك الذين تنتهك أفعالهم بشكل منهجي القانون الدولي مع إفلات تام من العقاب.

إن فنزويلا تطالب بوقف الإرهاب الاقتصادي والمالي وإنهاء الحرب غير التقليدية مع ما يترتب عن ذلك من آثار مميتة على شعب جمهورية كوبا، وكذلك على شعب جمهورية فنزويلا البوليفارية. ولا ينبغي إدارة العلاقات الدولية من خلال التعصب السياسي. وفقط النخب الحاكمة غير المتحضرة وشبه البدائية هي التي يمكنها استخدام الخنق الاقتصادي كسلاح للدمار الشامل من أجل فرض خياراتها السياسية على البلدان ذات السيادة عن طريق التسبب في معاناة واسعة النطاق لشعوبها. إنها ممارسة إجرامية بغض النظر عن كيفية النظر إليها. وفي الواقع، فإنها تندرج بدون المزيد من التفكير في فئة الجرائم ضد الإنسانية. وهي عبارة عن عقاب جماعي ناجم عن نزوات وغرور أولئك الذين يعتقدون أنهم متفوقون وسادة العالم. لقد أظهرت كوبا بالمناسبة من خلال مقاومتها المثيرة للإعجاب بأنهم ليسوا لا متفوقين ولا سادة العالم. وعاجلاً أم آجلاً، سيتعين عليهم تعويض الشعب الكوبي عن الألم الناجم عن الآثار التي لا حصر لها لسياساتهم الوحشية والتعسفية.

إن سياسة الحصار المفروض على كوبا هي أكثر الأنظمة ظلما وقسوة وطولا من حيث مدتها وأشد التدابير القسرية الانفرادية التي اتخذت ضد أي شعب من الشعوب في التاريخ الحديث، وبتكلفة إنسانية لاحدود لها. والحصار المفروض على كوبا هو أكثر الأمثلة دلالة على انحراف الإجراءاتالانفرادية التي لها تأثير قسري خارج الحدود الإقليمية، ليس بسبب مدتها وشدتها، ولكن بسبب البطولة والإبداع اللذين أظهرهما الشعب الكوبي وثورته في مواجهتها بكرامة وشجاعة لا مثيل لهما. ويجب علينا أن نقول أيضًا بأن لذلك دلالة رمزية أخرى مفادها أنه بعد مرور ما يقرب من ٦٠ عامًا على التطبيق الصارم للحصار، لم تحقق الدولة الأقوى على هذا الكوكب أيًا من الأهداف السياسية التي حددتها قبل ٥٩ عامًا، بل على العكس، عززت الوحدة الوطنية والجذور المشتركة للشعب الكوبي وعززت الدعم الشعبي لقيادته وثورته التاريخية بالنسبة للأجيال الجديدة.

لقد كانت العواقب الإنسانية لمحاولة منع الشعب الكوبي من الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والسكن والغذاء، ومحاولة حرمانه من حقوقه الاجتماعية الأساسية، مباشرة وقاسية. إن الحصار الذي تم تشديده في ظل إدارة الولايات المتحدة الحالية يتسبب في خسائر بملايين الدولارات، لا سيما في مجالات السياحة والقطاعات المصرفية والتجارة والاستثمار الأجنبي. كما أنه يؤثر على القطاع المالي من خلال مضايقة المؤسسات المالية والمصارف وتهديدها، بسبب قيامها بمعاملات قانونية تماما مع

حكومة كوبا، وأدى ذلك إلى ظاهرة تُعرف باسم الإفراط في الامتثال، جراء تأثيره المخيف على مجتمع الأعمال الدولي.

كما ينعكس تأثير هذه السياسات التعسفية خارج الحدود الإقليمية على أي بلد أو كيان يسعى للحفاظ على علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية مع كوبا، بطريقة قانونية وسيادية. إن المسألة ليست فقط مسألة ثنائية أو فرض حظر على كوبا، كما تؤكد حكومة الولايات المتحدة. إنها سياسة شاملة تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، منتهكة كل قاعدة من قواعد القانون الدولي بل وحتى النظام التجاري المتعدد الأطراف نفسه وطبيعة منظمة التجارة العالمية في حد ذاتها. إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملك أي سلطة على سيادة الدول، ومحاولتها تحويل القوانين الوطنية إلى قوانين عالمية أمر غير مشروع.

وعلى الرغم من الحصار لم تقم كوبا، طوال تاريخها الثوري، ببناء نظام قوي لضمانات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية داخل حدودها فحسب، بل أظهرت الروح التضامن بتقديم المعونة والمساعدة التقنية نزيهتين – بالرغم من الصعوبات الاقتصادية، وفي إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب – إلى الشعوب الشقيقة من العالم النامي، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والرياضة. وقبل أسبوع فقط، نُظم الاحتفال بالذكرى السنوية التاسعة عشرة لتوقيع اتفاق التعاون بين كوبا وفنزويلا. وقد أُنقذت حياة الملايين، بفضل التضامن الدولي ومواهب وتدريب ونزاهة الأفراد الكوبيين، وتعيش الملايين من الأسر الفنزويلية الآن حياة أكثر سعادة وأكمل – بتعليم وثقافة وقيم أفضل. إننا نتذكر كلمات القائد فيديل كاسترو عندما أكد أن التضامن ليس هو تقاسم ما تبقى لدينا بل إنه تقاسم القليل الذي نملك.

إننا مصرون على أن الحصار سياسة عفا عليها الزمن، من دون أساس أخلاقي أو قانوني في القرن الحادي والعشرين، تمت من خلالها محاولة لعزل كوبا. وبكل المعايير فشلت تلك السياسة، تماما كما فشل الانقلاب على الرئيس مادورو في فنزويلا. وفي الوقت نفسه، فإن حكومة الولايات المتحدة هي التي عزلت نفسها عن المجتمع العالمي، بسبب ازدرائها للرأي العالمي وعدم امتثالها للقرارات التي تعتمد عاما بعد عام في الجمعية العامة، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات الانفرادية الأخرى. ويمكن رؤية هذا في العديد من مجالات التعايش الدولي.

فعلى سبيل المثال، تسعى واشنطن العاصمة، اليوم، إلى إحياء مبدأ مونرو لعام ١٨٢٣ القديم والسيئ الصيت، وهو مبدأ أمريكا للأمريكيين، أو بالأحرى سكان أمريكا الشمالية، الذي تعتبر منطقتنا – أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي – وفقا له، فناءها الخلفي الذي يجب أن تتخلى شعوبنا، بموجبه، عن استقلالها وحقها في تقرير المصير. إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليست ولن تكون أبدا الفناء الخلفي لأي إمبراطورية – فنحن شعوب حرة، وما زلنا نقاوم. فنحن منطقة سلام، مع كوبا في الطليعة، نظهر طابع حريتنا واستقلالنا الذي لا حياد عنه. ومصيرنا في وحدة بوليفارية لا في الضم وفقا لمذهب مونرو.

إن تعددية الأطراف أكثر من مجرد عمل مشترك. إنها الأداة الأقوى والمشروعة، لا للتسوية السلمية للمنازعات فحسب، بل كذلك لتعزيز التعاون الدولي والتفاهم بين الشعوب على أساس الاحترام المتبادل والقيم الأساسية للعلاقات الدولية – التسامح. واليوم، في مواجهة الاتجاهات المتزايدة تجاه الانفرادية، تعيد فنزويلا تأكيد التزامها الراسخ بتعددية شاملة وديمقراطية تمكن من إحراز تقدم كامل وفعال نحو عالم يسوده السلم والازدهار.

ويحدونا الأمل في أن تجبر صفوة الشركات التي تحكم واشنطن العاصمة، الضرر في يوم ما وأن تقدم دليلا واضحا لالتزام الولايات المتحدة بتعددية الأطراف والشرعية الدولية من خلال رفع الحصار المفروض على كوبا، وسلسلة التدابير القسرية التي، بالمناسبة، تؤثر على ثلث المجتمع الدولي – ثلث البشرية.

وريثما يحدث ذلك، ونأمل أن يحدث، يتعين على الأمم المتحدة أن توقف محاولات الولايات المتحدة فرض إرادتها للهيمنة على الآخرين، من خلال إنفاذ الامتثال للميثاق وحماية وجود المنظمة في حد ذاته.

وفي سبيل إنجاز تلك المهمة، فإن مشروع القرار الذي يجمع بيننا هنا اليوم، ويحظى بإجماع شبه عالمي وسيجري التصويت عليه اليوم للعام الثامن والعشرين على التوالي، يكتسي أهمية بالغة. غير أن فنزويلا تحترم المطالب المتمثلة في أن جميع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة ومجلس الأمن ونظامه لحقوق الإنسان، تمارس مزيدا من التصميم والشجاعة والقوة، ليس فقط في التنديد بأي شكل من أشكال التدابير التعسفية الانفرادية أو تلك الأحادية التي تتستر بالجماعية الكاذبة، بل في اقتراح واتخاذ إجراءات وقرارات ملموسة لوقف تلك السياسات غير الإنسانية التي تدنس كليا نص وروح ميثاق الأمم المتحدة، وبالنتيجة تشكل إهانة للأمم المتحدة، ما يعوق أداءها وتحقيق أهدافها النبيلة. وكما كان رائد الإصلاح الكوبي خوسيه مارتي يقول دائما، ”الفعل أفضل طريقة للقول“. فيجب اتخاذ الإجراءات اللازمة ببسالة.

وتختتم جمهورية فنزويلا البوليفارية بيانها، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بالإعلان عن أنها ستصوت مرة أخرى مُؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6، الذي ينص على ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، بينما تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالامتثال لأحكام القرار، بعد اتخاذه، وأن تخضع لإرادة هذه الجمعية العامة التي لا يمكن إنكارها، تمشيا مع إعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، المرفق).

لقد حان الوقت للإنصات والانصياع لمطالبة الأغلبية الهائلة، لا من الدول الأعضاء فحسب، بل كذلك من شعوب العالم التي تطالب، متحدة، بالوقف الفوري والنهائي للحصار الذي عفا عليه الزمن وغير الإنساني المفروض على كوبا. وقد حان الوقت لوضع حد للمعايير المزدوجة في العلاقات الدولية. وقد تنبأ سيمون بوليفار، قبل عامين تقريبا ٢٠٠، بأنه يبدو أنه مقدر للولايات المتحدة الأمريكية أن تتجه إلى نشر المآسي في أمريكا باسم الحرية. لذا، فقد حان الوقت لوقف الجنون الإمبريالي ومنعه من نشر المآسي وسط البشر على أساس التعصب باسم مفهوم ملتو وزائف للحرية.

ولا يمكننا أن نحقق النصر معا، دول وشعوب العالم – متحدين في الدفاع عن السلام وميثاق الأمم المتحدة – إلا عندما نكون متحدين ومتعاونين.

السيدة ويليامز (سانت كيتس ونيفس) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود سانت كيتس ونيفس أن تشارك في هذه المناقشة الهامة للغاية المتعلقة بالبند ٣٩ من جدول الأعمال بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يتناول جوهر القانون الدولي والسيادة وعدم التدخل والدور التعزيزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

تربط سانت كيتس ونيفس علاقات جيدة جدا بالولايات المتحدة الأمريكية. ولكننا في هذه القاعة اليوم نؤيد مشروع القرار A/74/L.6. ولذلك، فإن وفد بلدي يؤيد البيانات التي أدلى بها أمس المراقب عن دولة فلسطين وممثلا أذربيجان وغرينادا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز والجماعة الكاريبية (انظر A/74/PV.27).

وقد أعربت سانت كيتس ونيفس في إطار مساهمتها في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (A/74/91/Rev.1)، عن خيبة أملها إزاء التدابير المتخذة من أجل تكثيف العدوان الاقتصادي على كوبا وتكرر الإعراب عن معارضتها القاطعة للإبقاء على هذا الحصار الجائر الذي لا يزال يتسبب في صعوبات اقتصادية واسعة النطاق لشعب كوبا. وكوبا حليف وثيق لسانت كيتس

ونيفس وهي تقدم العون في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا، ولا سيما في مجالات الزراعة والتعليم والصحة. وهذا دليل على أن كوبا يمكن أن تفعل المزيد على الصعيد الدولي إذا تم رفع الحصار. فالحصار يشكل عائقا أساسيا أمام جهود كوبا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونرى أن الحصار المالي والاقتصادي يشكل عبئا مفروضا على أشقائنا وشقيقاتنا في كوبا. والأثر السلبي له على اقتصاد تلك الدولة الجزرية الصغيرة النامية عميق ومجحف للغاية بحق شعبها. ونحن نمر الآن بمرحلة حاسمة في مساعي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينبغي عدم ترك أي بلد يتخلف عن الركب. وقد حان الوقت للتعاون الدولي وتجميع الموارد ليساعد بعضنا بعضاً في هذا التحدي الكبير. ولهذا السبب، تجدد سانت كيتس ونيفيس دعوتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحصار المفروض على كوبا.

إن حقيقة أن أغلبية الدول الأعضاء قد دأبت على التصويت مؤيدةً لمشروع القرار تعني أن الشعور الغالب هو أن الحصار عمل خاطئ على جميع المستويات. ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تحترم حرمة الجمعية العامة والقرارات التي تتخذها. فعدم قيامها بذلك يقوض عمل منظومة الأمم المتحدة.

وبينما تحتفظ سانت كيتس ونيفس بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع كوبا، يأمل وفد بلدي أن يتمكن البلدان – كوبا والولايات المتحدة – من تحسين علاقتهما والشروع في عملية تعاون. ويمكن أن نتعلم الكثير من بعضنا بعضا، ولكن الحصار يظل عائقا يحول دون قيام تلك العملية. ولهذا السبب، تؤيد سانت كيتس ونيفس مشروع القرار A/74/L.6 وستصوت مؤيدة له. ونكرر في كل عام دعوتنا إلى كلا البلدين للتوصل إلى أرضية مشتركة بحيث يمكن للمجتمع الدولي بأسره تجاوز المأزق الحالي، ولكن لا يُنجز سوى القليل في كل عام. ولا بد من حصول تغيير ملحوظ. وندعو الولايات المتحدة إلى أن تضع حداً نهائيا للحصار الظالم المفروض على كوبا.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تصوّت الجمعية العامة في كل عام منذ ٢٨ عاماً على مشروع قرار يدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وللمرة الثامنة والعشرين، من المرجح أن يُعتمد مشروع القرار بالإجماع تقريباً. وستعارضه حكومة بلدي، وربما بعض الحكومات الأخرى.

على غرار جميع الدول، يمكننا أن نختار البلدان التي نتاجر معها. فهذا حقنا السيادي. ولذا، فمما يثير القلق أن يواصل المجتمع الدولي، باسم حماية السيادة، تحدي التمتع بهذا الحق. ولكن الأكثر إثارة للقلق هو أن تواصل هذه الهيئة في كل عام الادعاء بأن النظام الكوبي ليس لديه أي خيار سوى إيذاء شعبه رداً على الحصار. لقد قُدم هذا الادعاء صراحة وضمناً خلال الساعات الـ ٢٤ الماضية.

ولذا، أريد اليوم أن أطرح سؤالا بسيطا: هل تجبر سياسة الولايات المتحدة النظام الكوبي على انتهاك الحقوق الإنسانية لشعبه؟ لا يتطلب استكشاف هذا السؤال خطبا طويلة – وأعدكم بأن هذا البيان لن يكون طويلا – لأن هدفنا هو الكشف عن الحقيقة لا تشويشها.

ومع ذلك، يجب أن نحدد الانتهاكات التي يعاني منها الشعب الكوبي – وهي انتهاكات تتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي وقّعت عليه كوبا – وأن نتساءل عما إذا كان النظام الكوبي قد أُجبر على ارتكابها. فالمادة ٩ من الإعلان تنص على أنه ”لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزُه أو نفيُه تعسُّفا“. وفي كوبا، تقدّر التقارير أن ٥٠ ٠٠٠ من الصحفيين والنشطاء الآخرين قد أُلقي القبض عليهم تعسفا منذ عام ٢٠١٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اعتُقل المدافع عن حقوق الإنسان خوسي دانييل فيرير غارسيا وغيره

من المدافعين عنها بتهم ملفقة. ولم يُشاهد السيد فيرير منذ ذلك الحين. إن حصارنا لا يجبر النظام الكوبي على إلقاء القبض على الصحفيين المستقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان دون سبب. فهذا اختيار، يتم بحرية.

وتنص المادة ٤ على أنه ”لا يجوز استرقاقُ أو استعباد أي شخص“. وفي كوبا، يُرسل الأطباء للعمل في الخارج، حيث تُسحب منهم جوازات سفرهم ويظلون قيد مراقبة أفراد الأمن الكوبيين، ويُطلب منهم العمل بلا راحة وتسليم جميع دخلهم، باستثناء بضع دولارات، إلى الحزب الشيوعي. إن الحصار الذي نفرضه لا يجبر النظام الكوبي على أن يفرض هذه الشروط على النساء والرجال الذين تعهدوا بعلاج المرضى. فهذا اختيار، يتم بحرية.

وتمنح المادة ٢٣ كل شخص الحق في حرية اختيار العمل. وفي كوبا، يتعرض القطاع الصناعي الخاص في كثير من الأحيان لمصادرة الممتلكات تعسفا وتعليق ترخيص مزاولة الأعمال وطلب الرشى. ولا يجبر الحصار الذي نفرضه النظام الكوبي على خنق جهود روّاد الأعمال أو إجبار النساء والرجال على ترك ميادين العمل المفضلة لديهم. فهذا اختيار، يتم بحرية.

وتضمن المادة ١٩ الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك الحق في اعتناق الآراء دون أي تدخل وفي التماس المعلومات وتلقيها ونقلها بأي وسيلة كانت. ولكن في كوبا، تُحظر جميع الأحزاب السياسية عدا الحزب الشيوعي ويتم إسكات الناشطين السياسيين وتخضع وسائط الإعلام في البلد إلى سيطرة تامة من الدولة. إن الحصار الذي نفرضه لا يجبر النظام الكوبي على مراقبة أو كتم أصوات أولئك الذين يطالبون بحياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. فهذا اختيار، يتم بحرية.

وكما هو الحال في جميع الخيارات، يأتي وقت تحمل المسؤولية. ولكن حتى الآن، فإن المسؤولية هي الشيء الذي يحاول النظام الكوبي تجنبه – المسؤولية عن قراراته الاقتصادية المدمرة وعن قمعه للتنوع السياسي وعن إنكاره للحقوق المدنية والسياسية. وهذا ليس بنظام نتوقع منه على الإطلاق أن يتحمل المسؤولية. فهو يرفض تخفيف معاناة أبناء شعبه في الداخل ولا يرغب في استيراد السلع الزراعية والطبية بمئات ملايين الدولارات التي أذنت بها الولايات المتحدة كل سنة. ويتعاون في الخارج مع النظام السابق لمادورو، متسببا في أزمة اقتصادية وإنسانية تتجاوز حدود فنزويلا. إن كوبا مساهم فعال في عدم الاستقرار في المنطقة. ولن يُخضع قادتها أنفسهم للمساءلة.

ولكن بينما لن يتصرّف النظام بمسؤولية، يمكن للجمعية العامة أن تفعل ذلك. ويمكننا الكلام بصدق عما يقوم به النظام الكوبي، وما هو مسؤول عنه، لأن الالتزام بقول الحقيقة هو الشيء الذي على المحك في نهاية المطاف في هذا السياق اليوم. وإذا ما تقاعسنا عن العمل وعن معرفة الحقيقة، فسيكون هناك سبب وجيه للغضب. ولكن بصراحة، فإن التقاعس عن العمل يثير من الأسى أكثر مما يثير من الغضب. ومن المحزن حقا أن نشاهد مستقبل ١١ مليون كوبي يضمحل بسبب الاختيارات الواعية والمحددة لقادتهم.

ولذلك فإني أعود الآن إلى سؤالي. وأجيب الآن بأن الولايات المتحدة ليست مسؤولة عن انتهاكات النظام الكوبي لشعبه التي لا نهاية لها. وإننا لا نقبل تحمل المسؤولية عن هذه الانتهاكات ولن نقبل بذلك أبدا. وسنصوت معارضين لمشروع القرار A/74/L.6.

فيا أعضاء الجمعية، إن أولى مسؤولياتنا بوصفنا قادة هي الدفاع عن أولئك الذين لا صوت لهم، واليوم بخاصة عن شعب كوبا. وينبغي أن نشعر بالخجل من أنفسنا إذا رفضنا رفع أصواتنا دفاعاً عنهم.

السيدة موسي (جزر سليمان) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن دولة فلسطين المراقبة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.27).

يود وفد بلدي أيضا أن يدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية وتضامنا مع كوبا بشأن المناقشات التي جرت بشأن مشروع القرار A/74/L.6 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“.

في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن شكره للأمين العام على تقريره عن هذه المسألة بالذات (A/74/91/Rev.1). تود جزر سليمان أيضا أن تتوجه بالشكر لكوبا على ما يتمتع بها بلدانا من علاقات ثنائية متينة، ولا سيما المساعدة التي قدمتها إلى شعبنا بتدريب طلابنا في المجال الطبي.

ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف أن الحصار المفروض على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود لا يزال قائماً. وفي السنة الماضية، أدى تشديد تدابير الحصار إلى مواجهتها صعوبات شديدة وإلحاق أضرار اقتصادية بها، الأمر الذي يحرم الكوبيين من الموارد المالية. بل إنهم يحرمون من إمدادات الوقود اللازمة ليس لتحقيق التنمية فحسب، ولكن أيضا لتوفير سبل العيش اليومية للشعب الكوبي.

وتكرر جزر سليمان دعوتها إلى رفع الحظر المفروض على كوبا. ونشجع على استعادة العلاقات الجيدة بين كوبا والولايات المتحدة إرساءً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود الإعراب عن ترحيبنا الحار بمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، ونتقدم إليه بتحياتنا. ونود أيضا أن نرحب بتقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1).

ونود أيضا الإعراب عن تأييد جمهورية غينيا الاستوائية تأييداً كاملاً للبيانات التي أدلى به كل من ممثل تونس وأذربيجان والمراقب عن دولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ الصين، على التوالي (انظر A/74/PV.27). ومع ذلك، نود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، التي تتماشى معها سياستنا الخارجية، فإن حكومة غينيا الاستوائية تواصل الدعوة إلى مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتماشيا مع هذه المبادئ والقانون الدولي، فضلا عن العلاقات الثنائية الممتازة التي نتمتع بها مع كوبا، لم تسن جمهورية غينيا الاستوائية أي قوانين أو تدابير ترمي إلى فرض أي حصار اقتصادي وتجاري ومالي أحادي الجانب على كوبا.

وعلاوة على ذلك، واقتناعا منها بحق الدول ذات السيادة في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية من أجل تلبية التطلعات الجماعية لشعوبها، ما فتئنا نعيد التأكيد في بياناتنا، وبتصويتنا مؤيدين للقرار ٨/٧٣ وما سبقه من قرارات، على الحاجة الملحة إلى الرفع الفوري وغير المشروط للتدابير الأحادية الجانب المفروضة على كوبا، وهي بلد صديق لحقت به أضرار وعُوقب من خلال الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة، وهي بلد آخر حافظنا على علاقات طيبة معه. ولذلك، فإننا نغتنم هذه الفرصة لحث الدولتين على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للحصار والعزلة الاقتصادية المفروضين على كوبا اللذين تخضع لهما منذ سنوات عديدة ولا يزالان حتى اليوم يعرقلان تحقيق التنمية في البلد، مما أدى إلى معاناة الشعب الكوبي. وتتمثل رغبتنا في أن يطبّع البلدان العلاقات بينهما في جميع المجالات بما يعود بالنفع على شعبيهما.

وفي الختام، نود أن نعرب عن بالغ قلقنا وإدانتنا الشديدة لأن هذه التدابير الانفرادية تعوق التنمية الاقتصادية لأحد البلدان النامية. وعلى نفس المنوال، دانه الوفد الكوبي أيضا

وأثبت مرارا في هذه القاعة أن الحصار المفروض على بلده قد أبطأ تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويدل التأييد بالإجماع تقريبا للقرار ٨/٧٣ على أن الحصار يُعتبر عالميا غير عادل ويتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الوطني، كان ولا يزال موقفنا واضحا بشأن هذه المسألة. سنواصل العمل على نفس المنوال لدعم الشقيقة جمهورية كوبا بالتصويت مؤيدين لمشروع القرار (A/74/L.6) لسنة أخرى.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تنزانيا البيانات التي أدلى به كل من المراقب عن دولة فلسطين وممثلا تونس وأذربيجان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ الصين ومجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/74/PV.27).

وفي عام ٢٠١٥، رحب العديد من زعماء العالم أثناء اجتماعهم هنا بالقرار المهم والتاريخي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا بإعادة العلاقات الدبلوماسية. وبالنسبة لمعظمنا، كان ذلك بدايةً لآمال عريضة وتوقعات بأن يكون هناك تعايشاً وانسجاماً. ومع ذلك، ومع مرور الوقت، بدأنا نشعر أن تلك الآمال تخبو بسبب تراخي الجهود الرامية إلى رفع الحصار الذي ابتلى شعب كوبا بسنوات عديدة من المعاناة. ومن المهم الآن لنا جميعا أن نلاحظ أن الجزاءات المفروضة بموجب الحصار ظالمةٌ وأخضعت اقتصاد كوبا لحصار غير مقبول يجعل معظم التدخلات السياساتية غير فعالة.

ويود وفد بلدي أن يحث المجتمع الدولي على المطالبة برفع العقوبات الأحادية المفروضة على كوبا. فما برحت كوبا خاضعة للجزاءات لفترة طويلة جداً، وهي تؤثر سلباً على شعبها ولا سيما الفئات الضعيفة: النساء والمسنون والأطفال.

وقبل الحظر، كانت الولايات المتحدة وكوبا من الشركاء التجاريين الطبيعيين. ولا يوجد ما يدحض الاعتقاد بأنه إذا رُفع الحظر التجاري فستزدهر الشراكة بين الدولتين مرة أخرى وعلى الفور. ويرى وفد بلدي أن رفع الجزاءات وتعزيز العلاقة بين البلدين من خلال التبادل التجاري والتجارة سيحسن نوعية حياة الكوبيين والأمريكيين. ويمثل إنهاء الحصار استثمارا في التقدم الاقتصادي وفي مستقبل أفضل لكلا البلدين. ولذلك، يترتب عليهما التزامٌ أخلاقيٌ بمحاولة تحقيق ذلك.

وفي الختام، يحدونا الأمل، بما يمليه المنطق وبالوسائل الدبلوماسية، في أن تتم إزالة الحظر المفروض على كوبا، مما يفضي إلى بزوغ فجر جديد من التعاون.

السيد يورنتي سوليس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1).

كما نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن دولة فلسطين، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/74/PV.27).

ونود، في البداية، أن نرحب بحضور وزير خارجية جمهورية كوبا، معالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، والوفد المرافق له.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، وهو بند يستحق أكبر قدر من الاهتمام لأنه يجسد العلة من وجود منظمتنا والغرض منها في حد ذاته، فضلا عن التحديات التي تواجهها. فالحصار المفروض على كوبا غير قانوني. والحصار المفروض على كوبا غير عادل. والحصار المفروض على كوبا عمل غير أخلاقي. والحصار ينتهك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي.

وأود أن أشير إلى الإعلان الخاص الصادر عن مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي نص على أن رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

”يعيدون تأكيد رفضهم الشديد للتدابير الاقتصادية القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك جميع الإجراءات الانفرادية المفروضة على بلدان ذات سيادة لأسباب سياسية تضر برفاه شعوبها وتهدف إلى منع هذه البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر، بمحض إرادتها، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية“.

أعلم أن جلسة الجمعية العامة اليوم يشاهدها جميع الكوبيين في المنازل والجامعات وأماكن العمل. وأعرب لهم جميعا عن خالص إجلالي وتحاياي الثورية. إن هذه الجلسة تجسيد لتضامن العالم مع كوبا. فالحصار حقيقي. فهو يؤثر على التعاون الدولي والصحة والغذاء والتعليم والثقافة في كوبا. ويضعف التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي والتعمير والسياحة والنقل والطيران المدني وصناعة السكر.

غير أن جلسة اليوم أكثر من مجرد تعبير عن التضامن مع كوبا. إنها جلسة للإعراب عن شكرنا لتضامن كوبا الهائل والرائع والمثالي مع شعوب العالم. فعندما أخذت العنصرية والاستعمار أشقاءنا الأفارقة رهائن كانت كوبا هناك. وعندما أعاقت الأمية العديد من شعوبنا، كانت كوبا حاضرة. وعندما ضرب فيروس الإيبولا والملاريا وغيرهما من الأمراض أفقر من في الكوكب، كان تضامن كوبا ماثلا. وعندما أصابت الأعاصير إخوتنا في منطقة البحر الكاريبي، كان التضامن الكوبي حاضرا. وعندما ضربت الزلازل إخواننا في آسيا، كان التضامن الكوبي هناك.

وأود أن أذكر كلمات نيلسون مانديلا، الذي قال لنا:

”إن الشعب الكوبي يتبوأ مكانة خاصة في قلوب الشعوب الأفريقية. فقد أسهم الأمميون الكوبيون في تحقيق الاستقلال والحرية والعدالة لأفريقيا إسهاما لا مثيل له، نظرا لطابعه المبدئي والناكر للذات“.

وأود أن أشيد بما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ من المهنيين الكوبيين في مجال الرعاية الصحية الذين يقدمون الدعم في ٨٥ بلدا في جميع أنحاء العالم. وكما قال الرئيس إيفو مورالیس، فإنهم يتقاسمون القليل مما يملكون، ويفعلون ذلك بنكران ذات عظيم. فلم يطلبوا من أحد على الإطلاق امتيازات تعدين أو نفط أو امتيازات استغلال غابات مقابل تضامنهم ودعمهم.

غير أننا لا نناقش كوبا فقط اليوم؛ فنحن كذلك نتكلم عن مجمل النظام المتعدد الأطراف، الذي يتعرض للخطر. فتعددية الأطراف تتعرض لهجوم متعمد. فما علينا إلا أن ننظر إلى ما يحدث فيما يتعلق باتفاق باريس بشأن تغير المناخ والاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان والاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح النووي ونزع السلاح أو الأعمال العسكرية الانفرادية والتهديد باستخدام القوة ضد الدول الأعضاء وانتشار الجزاءات القسرية الانفرادية. ما الذي ينبغي لنا أن نفعله؟ يجب علينا أن نكافح من أجل الدفاع عن النظام المتعدد الأطراف، والأمم المتحدة والقانون الدولي والمقاصد والمبادئ التي توحد بيننا كمجتمع دولي.

إننا لا نصوت فقط ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي في جلسة اليوم. إننا نصوت للأمل للإمكانية الرائعة بجعل العالم أكثر عدلا. وتضم بوليفيا صوتها إلى أصوات من في العالم يطلبون رفع الحصار ويدعون إليه ويطالبون به.

السيد كي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس

باريا، وزير خارجية كوبا، في هذه الجلسة الهامة للغاية. كما أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن المسألة المعروضة علينا (A/74/91/Rev.1).

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها المراقب عن دولة فلسطين وممثلا أذربيجان وسنغافورة، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على الترتيب (انظر A/74/PV.27).

وستصوت كمبوديا مُؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتشارك كمبوديا الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في حث الولايات المتحدة الأمريكية على رفع تدبير اقتصادي انفرادي يؤثر سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي وحقوقه وأدى إلى تقويض جهود الحكومة الكوبية الرامية إلى تحقيق أهدافها التجارية والاقتصادية والإنمائية.

وإذ يسعى المجتمع العالمي إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الوقت المناسب، من الأهمية بمكان أن تعزز الدول روابطها الاقتصادية والتجارية والمالية من خلال تعاون ومشاركة أوثق. وبهذه الطريقة، يمكن لها الوفاء بطموحاتها الإنمائية المشتركة المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي لجميع الدول، في هذا السياق، أن تتبنى بالكامل النهوض بالتجارة العالمية وإنهاء المعاملة التفضيلية والحواجز التجارية. فمن خلال احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ المساواة والتعددية والتعاون الودي بين الدول يزدهر المجتمع العالمي. ويجب أن تترك اختيار الكيفية التي يمكن بها لأي دولة أن تسير شؤونها الداخلية لشعبها. فهو الذي يمكن أن يقرر مصيره بحق وفقا لثقافته الوطنية وتقاليده وتاريخه وظروفه، من دون تدخل أو ضغط خارجيين.

لقد ظلت كمبوديا وكوبا تتمتعان بعلاقات ثنائية طويلة الأمد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لكوبا على المساعدة والدعم السخيين اللذين تقدمهما إلى كمبوديا، ولا سيما في قطاع الرعاية الصحية.

وأود أن أختتم بالتشديد على أن إجراء حوار صريح وودّي وبنّاء بين الولايات المتحدة وكوبا أمر هام إذا كنا نريد معالجة هذه المشكلة الطويلة الأمد على الوجه السليم. ونعتقد أن هذا الحوار يمكن أن يؤدي إلى تطبيع التعاون الثنائي بين البلدين الجارين. وقد حان الوقت لوضع حد فوري للجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيبنا الحار بوزير خارجية كوبا.

نشهد اليوم أن النهج التوسعي والمتغطرس لحكومة بعينها يمثل أكبر تهديد وتحد للسلم والأمن العالميين. إن الاعتماد المتزايد على التدابير القسرية الانفرادية، إلى جانب سياسةٍ خارجية تدخلية ومعيبة وقصيرة النظر، يشكل أحد أوضح مظاهر النزعة الانفرادية. وتشكّل تدابير الحصار والجزاءات القسرية الانفرادية إحدى الوسائل العديدة لتحقيق أهداف السياسات الوطنية والتي تؤثر سلبا بشكل خطير على تعزيز السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهي لا تشكل عوائق أساسية أمام إقامة عالم يسوده السلام والرخاء وحسب، بل أيضاً أمام بناء نظام دولي عادل ومنصف، وهو شرط مسبق حيوي للتنمية المستدامة.

وتمثّل الجزاءات وتدابير الحصار اللاإنسانية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود نظام التدابير الانفرادية الأطول أمدا والأكثر ظلماً على الإطلاق ضد أي بلد. وتشكل هذه التدابير العدوانية انتهاكاً جسيماً للمعايير والمبادئ التي يقوم عليها نظام العلاقات الدولية. ولا يوجد أي مواطن كوبي أو أي قطاع من قطاعات الاقتصاد الكوبي بمنأى عن الآثار السلبية لهذه السياسة الانفرادية، التي تعيق التنمية التي يحق لكل بلد تحقيقها بطريقته السيادية التي يختارها.

وفي السنة الماضية، ظلّ تشديد الحصار محور التركيز الرئيسي لسياسة حكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا، مع ما ترتب على ذلك من آثار ملحوظة أكثر من أي وقت مضى في تطبيقاته التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وللأسف، لاحظنا أن وزارة خارجية الولايات المتحدة قد وسّعت، في مناسبات عديدة، نطاق قائمتها بالكيانات المرتبطة بكوبا والمضيّق عليها بموجب نظام الحصار. وألحق هذا التوسيع أضراراً كبيرة باقتصاد البلد نظراً لأثره في تخويف أوساط الأعمال التجارية الدولية. وفي الواقع، باتت الولايات المتحدة مدمنة على فرض جزاءات انفرادية عندما يتعلق الأمر بالدول التي لا تخضع لسياساتها المتناقضة والتوسعية، أو لا تتبعها.

وفي الواقع، تدفع إيران وكوبا ثمن مقاومتهما للسياسات الاستعمارية للولايات المتحدة واستقلالهما عنها. وتواجه إيران جزاءات غير مشروعة فرضتها الولايات المتحدة عليها منذ انتصار الثورة الإسلامية قبل ٤٠ عاماً. وخلال العقود الأربعة الماضية، فرضت الولايات المتحدة تدابير قسرية انفرادية على الشعب الإيراني بوتيرة متزايدة إلى حد أن تحدي الإدارة الحالية للولايات المتحدة للقواعد المستقرة قد استهدف حتى استيراد الأدوية والمعدات الطبية. وبالتالي، فإن المرضى والنساء والأطفال واللاجئين والفقراء وأولئك المنتمين إلى الفئات الضعيفة أصبحوا هدفاً رئيسياً للإرهاب الاقتصادي للولايات المتحدة الذي يُعدّ من أعمال الإبادة الجماعية ويشكل انتهاكاً لجميع مبادئ القانون الدولي.

وتريد إدارة الولايات المتحدة من العالم أن يصدق أنها تهتم بالشعب الإيراني. غير أن أولى الجزاءات التي أعادت فرضها كانت إلغاء تراخيص لبيع أكثر من ٢٠٠ طائرة ركاب، مما يعرّض الإيرانيين العاديين للخطر، مبررة ذلك بذرائع سخيفة. إن نفاق الولايات المتحدة لا يعرف حدوداً.

والحرب الاقتصادية التي تشنها الولايات المتحدة تحت عنوان ممارسة أقصى الضغوط من خلال فرض جزاءات جديدة لا تستهدف الشعب الإيراني فحسب، بل لها أيضاً عواقب سلبية على شعوب بلدان أخرى وهي تعوق حالة التجارة العالمية. وتتمثل الرسالة التي تبعثها جلسة اليوم في إعادة تأكيد حقيقة أن زمن اتباع سياسات التدخل والتدخل في أقصى بقاع العالم قد ولى منذ فترة طويلة.

وستواصل إيران العمل مع شركائها على تهيئة بيئة جديدة يمكن فيها للدول التي تحترم ذواتها أن تسعى إلى تحقيق مصالحها والوفاء بالتزاماتها الدولية. وسنواصل العمل للتعويض عن أثر جزاءات الولايات المتحدة غير المشروعة وللقضاء بصورة لا رجعة فيها على الظاهرة المزعزعة للاستقرار المتمثلة في تطبيق تشريعات الولايات المتحدة المحلية خارج حدودها الإقليمية. إن العالم بحاجة إلى إيجاد حلول للتصدي لهذه التدخلات المدمرة وللنزعة الانفرادية.

وتؤمن إيران إيمانا راسخاً بجدوى التعاون مع البلدان الصديقة، بما فيها كوبا، في التصدي بصورة حكيمة لهذا التحدي ومنع إدارة الولايات المتحدة، التي جرّدت السياسة الخارجية للولايات المتحدة من كل المبادئ، من تحقيق أهدافها غير المشروعة.

السيدة ماتيولا ليمبا (زامبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن وفد زامبيا.

في البداية، أود أن أعلن تأييد وفد بلدي للبيانات التي أدلى بها ممثلا كل من تونس وأذربيجان والمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين تباعاً (انظر A/74/PV.27).

ما برحت زامبيا، على مر السنين، تؤيد الدعوة إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ونكرر

اليوم دعوتنا إلى رفع هذه الجزاءات. ولا نزال يساورنا القلق إزاء تأثير الحصار المستمر، الذي استمرّ ما يقرب من ستة عقود. وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة تحسن العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية – وهذا مؤشر على أن الدولتين يمكن أن تعملا في الواقع معاً. ولذا، فإن رفع الحصار سيجلب منفعة مشتركة لشعبي البلدين، وبطبيعة الحال للعالم بأسره.

وعلى النحو المبين في استنتاجات تقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1)، يُقدّر أن مجموع تكاليف هذا الحصار على مدى ما يقرب من ستة عقود قد بلغ أكثر من ١٣٨,٤ بليون دولار. وفي السنة المنتهية في نيسان/أبريل ٢٠١٩، سبب الحصار خسائر لكوبا تتجاوز ٤,٤ بليون دولار. ولذلك، من الواضح أن أثر الحصار سيجعل من المستحيل تقريباً على كوبا أن تكون قادرة على النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فيما لا يزال الحصار قائما. فكيف يمكننا إذاً، بوصفنا أسرة عالمية، الوفاء بالتزامنا الجماعي بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب؟

إن الأعمال التجارية الكوبية، بما فيها مشاريع ريادة الأعمال، لا تزال تعاني من عواقب لها بدورها أثر على البلدان الأخرى، مما يضخّم الآثار الوخيمة بالفعل للحصار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكوبا وفي نهاية المطاف على عامة المواطنين الكوبيين. وتواصل حكومة زامبيا الدعوة إلى السماح بالاتصال الشخصي غير المقيّد وإلى السماح بالتشغيل العادي للطائرات غير التجارية وسفن الركاب من أجل تهيئة بيئة اقتصادية طبيعية بين كوبا والولايات المتحدة.

لذا، تقف زامبيا مرة أخرى متضامنة مع الجمعية العامة في الدعوة إلى إلغاء قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ وتطبيع العلاقات التجارية بغية السماح بحرية تجارة السلع والخدمات الكوبية. وننضم إلى توافق الآراء العالمي بشأن هذه المسألة، تمشياً مع روح التضامن مع معاناة شعب كوبا. ونودّ أن نطمئن الشعب الكوبي إلى أن بإمكانه الاعتماد على دعم زامبيا المستمر.

السيد خان (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أنوّه بحضور وزير خارجية كوبا معنا وأرحّب به في الأمم المتحدة.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها كل من ممثل أذربيجان وممثل أوغندا والمراقب عن فلسطين بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على الترتيب (انظر A/74/PV.27).

قدّم المنسق المقيم للأمم المتحدة تقييمه بأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي سيكون خطوة هامة نحو تحسين نوعية حياة الشعب الكوبي وضمان حقوقهم الإنسانية، ولا سيما حقهم في التنمية. وترد هذه المعلومات أيضاً في تقرير الأمين العام (A/74/91/Rev.1).

ويرى وفد بلدي أن فرض تدابير اقتصادية انفرادية يؤدي إلى نتائج عكسية ويتعارض مع مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي. وتقلل هذه التدابير من آفاق التسوية السلميّة للخلافات والمنازعات بين الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء تسوية المنازعات في بيئة تقوم على الثقة وتفضي إلى إجراء مفاوضات ودية.

السيد بارمان (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، تؤيد ترينيداد وتوباغو البيانات التي أدلى بها المراقب عن دولة فلسطين وممثلا أذربيجان وغرينادا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز والجماعة الكاريبية (انظر A/74/PV.27).

التزمت الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ برؤية جماعية جديدة لشعوب العالم من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فقد أذنت خطة عام ٢٠٣٠ بمرحلة جديدة من التركيز على تعددية الأطراف وأظهرت تطور الأمم المتحدة بوصفها هيئة

دينامية قادرة على الاستجابة للاحتياجات الناشئة والتحديات التي تواجه جميع الناس في أنحاء العالم قاطبة، بغاية واضحة وجليّة تتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ومع ذلك، وعلى الرغم من الالتزام العالمي الذي اتُّخذ، لا يزال الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يعوق قدرتها على التحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة ويحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وبالتالي، تظلّ ترينيداد وتوباغو حازمة في موقفها المبدئي القائل بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية يشكلان انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا يؤديان إلا إلى تقويض الطموحات الجماعية المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠.

وقد باتت معارضة هذه السياسة التي عفا عليها الزمن الآن ذات طابع عالمي تقريباً، حيث تتخذ الجمعية العامة هذا القرار سنوياً منذ عام ١٩٩٢، وهو القرار الذي يدين التأثير المستمر للحصار ويعلن أنه يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذا، رحبت ترينيداد وتوباغو بحماسة بإعادة فتح حوار مباشر وصريح بين الطرفين في عام ٢٠١٥ وباعتماد صيغة سابقة لمشروع القرار هذا نفسه في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، عندما لم تصوّت أي من الدول الأعضاء ضده (القرار ٥/٧١). غير أنه مما يؤسف له أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً، حيث فُرضت قيود إضافية من خلال قانون هيلمز – بيرتون، والتي تؤكد ترينيداد وتوباغو أنها تتعارض مع القانون الدولي.

وفي ضوء ما تقدّم، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن التحديات التي نواجهها بوصفنا المجتمع الدولي تتطلب منا التركيز على النُّهج المتعددة الأطراف، لا الأحادية الجانب. وينبغي أن نعزز شراكاتنا من خلال الاحترام المتبادل والتعاون. ولطالما أيدت ترينيداد وتوباغو الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز الحوار البنّاء من أجل إنهاء الحصار المفروض على كوبا الذي يشكل تحديا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد، وبالتبعية في منطقة البحر الكاريبي عموما.

ختاما، تظلُّ حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمةً التزاماً تاماً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتمشياً مع هذا الالتزام بالميثاق وبخطة عام ٢٠٣٠، التي تدعو، مرة أخرى، إلى عدم تخلف أحد عن الركب، تعيد حكومة ترينيداد وتوباغو التأكيد مجدداً على دعوتها المتواصلة إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا عاجلاً وليس آجلاً وإلى إعادة الإدماج التام لكوبا في النظام الدولي. وفي هذا السياق، ستؤيد ترينيداد وتوباغو مرة أخرى مشروع القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا (A/74/L.6).

السيد توماس (أنتيغوا وبربودا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببياني بصفتي الوطنية.

ونؤيد البيانات التي أدلى بها المراقب عن دولة فلسطين وممثلا أذربيجان وغرينادا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز والجماعة الكاريبية (انظر A/74/PV.27).

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتسبب في عواقب كارثية على الكوبيين العاديين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً منهم. فقد نتجت عن الحصار، المستمر منذ أكثر من ٥٠ عاماً والذي فشل في تحقيق هدفه في قطع الصلة بين الشعب الكوبي وحكومته، عواقب غير مقصودة تتجاوز شواطئ كوبا. والحصار يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة بلدي على توسيع نطاق التجارة مع تلك الدولة الكاريبية والاستفادة من سخاء حكومة وشعب كوبا لتوسيع نطاق إيصال المساعدة التقنية التي تقدّمها كوبا بسخاء كبير إلى بلدي.

وترى أنتيغوا وبربودا أن كوبا عضو شرعي في جماعتنا الموجودة في نصف الكرة الغربي وعضو في أسرة أمم الجماعة الكاريبية. وندعو الولايات المتحدة إلى رفع الحصار الذي استمر لفترة أطول جداً مما ينبغي وليس له أي غرض مفيد. ولا تزال حكومة كوبا ذات أهمية وشعبية لدى شعبها. ونظام الحكم الرشيد يعتمد على الشرعية التي يستمدها من أبناء شعبه وشرعية أي حكومة هي دلالة على تلك الشعبية. ولأن حكومة كوبا لا تزال تحظى بشعبية وتؤدي مهامها، فإنها ينبغي ألا تخضع لأي قوة من الخارج ببساطة على أساس عدم رضا الآخرين عن تركيبة الحكومة الكوبية وأدائها.

وترى أنتيغوا وبربودا أن الحوار والدبلوماسية أداتان أساسيتان من أجل إنهاء الحصار. إن تطبيق التدابير الانفرادية وتشديدها يعيق إحراز التقدم نحو تطبيع العلاقات وإقامة علاقات إيجابية بين البلدين.

وتعتبر أنتيغوا وبربودا الولايات المتحدة وكوبا صديقين. ونعتبر نظر كل بلد من البلدين شريكا أساسيا في مسائل التجارة والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي والأمن الإقليمي. وعلى نحو ما ذكرت سابقا، فإن الحصار الاقتصادي الانفرادي له آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على أنتيغوا وبربودا، فهي آثار سلبية بطبيعتها وتعرقل الإعمال الكامل للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين أنتيغوا وبربودا وكوبا.

وترى حكومة بلدي أن حصار الولايات المتحدة عقبة أمام كوبا في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، وغيرها من الأهداف المتفق عليها دوليا. وإزاء هذه الخلفية، ندعو الولايات المتحدة وحكومة كوبا مرة أخرى للاجتماع وإيجاد سبل سلمية للتوصل إلى علاقة تقوم على الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة بين شعبي كلا البلدين الجارين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/74/L.6.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): في الأشهر الأخيرة، بدأت إدارة الرئيس دونالد ترامب في تصعيد عدوانها ضد كوبا عن طريق تنفيذ تدابير غير تقليدية لمنع توريد الوقود إلى بلدنا من مختلف الأسواق، بما في ذلك من خلال فرض جزاءات وتهديدات على السفن وشركات الشحن وشركات التأمين. ويكمن الهدف في هذا الصدد، إلى جانب الإضرار باقتصادنا، في تدمير مستويات معيشة الأسر الكوبية.

والواقع أن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن هذا العدوان. ففي نيسان/أبريل، تم الإذن برفع دعاوى أمام المحاكم الأمريكية ضد كوبا وبلدان أمريكا الشمالية وكيانات تابعة لبلدان أخرى بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون؛ وتزايدت حملات الهجوم على علاقاتنا المالية والمصرفية مع بقية العالم؛ وتم تقييد الحوالات المالية المرسلة إلى المواطنين الكوبيين؛ وتم تخفيض عدد التأشيرات الممنوحة وحصر الخدمات القنصلية المقدمة؛ وتم إلغاء اتفاق أبرم بين اتحاد رياضة البيسبول في البلدين وكذلك سفر الأفراد من مواطني الولايات المتحدة؛ كما تم حظر الرحلات الجوية المباشرة إلى المطارات الكوبية، باستثناء هافانا، ومحطات السفن السياحية؛ وتم حظر تأجير الطائرات واقتناء التكنولوجيا والمعدات التي تحتوي على مكونات أمريكية تشكل أكثر من ١٠ في المائة؛ وتوقفت الأنشطة التجارية وأنشطة التبادل الثقافي والتعليمي.

والواقع أن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن هذا العدوان. فقد كثفت بشدة من تطبيق حصارها خارج الحدود الإقليمية ضد كوبا ليشمل دولا ثالثة وشركاتها ومواطنيها. ولا تخفي اعتزامها خنق كوبا اقتصاديا ومضاعفة الأضرار وأوجه القصور والصعوبات التي يواجهها شعبنا. كما عزمت حكومة

الولايات المتحدة على تقويض التعاون الدولي الذي تقدمه كوبا في مجال الصحة. وفي حملة من الأكاذيب، يهاجم مسؤولو الولايات المتحدة الحكوميون والسياسيون بشكل مباشر برنامجا يستند إلى مقترحات حقيقية تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي اعترف به المجتمع الدولي.

وقد تلاعب سفير الولايات المتحدة بشكل صارخ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة ٣ بشأن الحق في الحياة. فقد تسبب الحظر المفروض على كوبا في أضرار إنسانية لا تحصى. ويشكل انتهاكا صارخا ومنهجيا واسع النطاق لحقوق الإنسان وعملا من أعمال الإبادة الجماعية في إطار الفقرات الفرعية (ب) و (ج) من المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨.

فما من أسرة كوبية نجت من المعاناة جراء آثار هذا العدوان. فثمة طفل كوبي يعاني من مرض شديد من أمراض القلب لا يمكنه الحصول على أحدث الأجهزة الداعمة للجهاز الدوري للأطفال لأن الجهاز المذكورة يصنع في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من تكرار طلب الحصول عليه، لم نتلق أي رد من شركات أمريكا الشمالية التي تقوم ببيعه. ونتيجة للحظر المفروض على كوبا، لا يمكن لشخص يعاني من مرض شديد من أمراض القلب الحصول على معدات مساعدة البطين التي تطيل حياة المرضى في ظروف حرجة إلى أن يتمكن من إجراء عملية زرع قلب أو، في بعض الحالات، إلى أن يستعيد القلب وظائف الأوعية الدموية.

ونتيجة للحصار، فإن برايان غونزاليس سانتيتيبان البالغ من العمر ١٦ عاما، ولديس بوسادا كانيزاريس البالغ من العمر ١٩ عاما، اللذان يمران بفترات طفرات النمو، لا تتاح لهما إمكانية الحصول على الأجهزة التعويضية الداخلية القابلة للتمدد – الدعامات – وبالتالي ليس متاحا لهما إلا استخدام الأجهزة التعويضية الثابتة، وبالتالي يجب إجراء عمليات جراحية متكررة لاستبدالها. إن شركة ستراياكر الأمريكية هي التي تصنع تلك الدعامات؛ ومن ثم فإن الحكومة هي المسؤولة عن هذه الحالة.

كما يجعل الحصار من المستحيل الحصول على العقاقير الجديدة لعلاج السرطان التي تحتكر شركات صناعة الأدوية الأمريكية تصنيعها. فلا يمكن علاج مايرا لازوس روك، البالغة من العمر ٥٧ عاما، والمصابة بسرطان الكلية بالعقار المثالي – سونيتينيب (sunitinib) – الذي تنتجه شركة فايزر الأمريكية. وبفضل العلاج الذي تلقته بالمستحضرات الصيدلانية التي أنتجتها صناعة التكنولوجيا الحيوية الكوبية، أصبحت بصحة جيدة بشكل عام. ويعاني إدواردو هيرنانديز هيرنانديز، البالغ من العمر ٤٩ عاما، من ورم قتامي خبيث. والعلاج الأمثل لهذا النوع من السرطان هو نيفولوماب (Nivolumab)، وهو عقار تحتكر صناعته شركة بريستول – مايرز سكويب في الولايات المتحدة. وحيث إنه لا يمكننا الحصول عليه، اضطر المريض للخضوع لعلاجات بديلة. والواقع أن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن هذه النتيجة.

وما برح وفد الولايات المتحدة هنا في المقر، عاما بعد عام، يعلن – على نحو ما فعل سفيره للتو بقدر كبير من الاستخفاف – أن حكومته تدعم الشعب الكوبي. فهل يمكن لأحد أن يصدق هذا البيان؟ إن حكومة الولايات المتحدة تنشر الأكاذيب وتزور البيانات فيما يتعلق بالتراخيص المزعومة لعمليات بيع الأدوية والمواد الغذائية إلى كوبا، التي من غير المحتمل أن تتحقق.

وينبغي لوفد الولايات المتحدة، الحاضر في هذه القاعة، أن يشرح للجمعية الشروط التي يفرضها على المشتريات الكوبية. فلا يمكن الحصول على الخدمات الائتمانية، الرسمية أو الخاصة، ولذلك يجب أن يتم الدفع نقدا عند وصول البضائع في الميناء. ويجري معاملة المصارف التي تدير معاملاتنا بصورة سيئة وهناك حظر على استخدام السفن الكوبية. والواقع أن

حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن ذلك. فهل يمكن لأحد في العالم إجراء معاملات تجارية في ظل هذه الظروف؟ وقد كفل النموذج الاجتماعي الكوبي الناجح والفعال، ولا يزال يكفل، تكافؤ الفرص والمساواة والعدالة الاجتماعية للكوبيين على الرغم من العداء والإكراه.

ولا تملك حكومة الولايات المتحدة أي سلطة أخلاقية على الإطلاق لانتقاد كوبا أو أي بلد آخر بخصوص قضايا حقوق الإنسان. ونحن نرفض تلاعبها المتكرر بحقوق الإنسان لتحقيق غايات سياسية وما ينطوي عليه ذلك من ازدواجية المعايير. لقد قالت السفيرة إنها تهدف إلى كشف الحقيقة ولكن كلماتها خانتها نتيجة إحساسها بالذنب، حتى وإن كانت لم تأت إلى الجمعية العامة لتقديم اعتراف.

تنص المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحياة. وإن قتل المدنيين على أيدي قوات الولايات المتحدة في مختلف أنحاء العالم واستخدام التعذيب وقتل الأمريكيين من أصل أفريقي على يد الشرطة وقتل المهاجرين على يد ضباط دوريات الحدود ووفاة الأطفال غير المصحوبين في مراكز احتجاز المهاجرين والاستخدام التعسفي والتمييزي العنصري لعقوبة الإعدام، التي تُطبق على القصر والمعوقين ذهنيا، هي جميعا أمور تستوجب الإدانة. وتنص المادة ٥ على الحق في ألا يُعرض أي إنسان للتعذيب.

إن إفلات لوبي السلاح من العقاب هو السبب في تزايد جرائم القتل، بما في ذلك قتل المراهقين. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٩، وقعت حوالي ٢٥٠ مواجهة استُخدمت فيها الأسلحة النارية، مما أسفر عن سقوط قرابة ١ ٠٠٠ ضحية. وتسببت نحو ربع تلك المواجهات في سقوط قتلى. وفي عام ٢٠١٨، فقد ١٠٠ أمريكي أرواحهم وأصيب ٢٧٤ من جراء الأسلحة النارية يوميا. وفي الولايات المتحدة، هناك ٢,٣ ملايين شخص محتجزون، وهو ما يمثل ربع عدد نزلاء السجون في العالم. وخلال فترة سنة واحدة، ألقي القبض على ١٠,٥ ملايين شخص. وتنص المادة ٩ على أنه لا يجوز القبض على أي إنسان تعسفا.

وفي كل يوم، يموت ١٣٧ أمريكيا نتيجة فرط تعاطي الأفيونات ويموت ٢٥١ بسبب أمراض في القلب ويفقد ٢٣١ آخرون أرواحهم مبكرا نتيجة الإصابة بالسرطان بسبب الافتقار إلى العلاج المناسب. وتُجرى يوميا حوالي ١٧٠ عملية بتر أطراف يمكن تفاديها بسبب المضاعفات المرتبطة بداء السكري. وتنص المادة ٢٥ على أن لكل فرد الحق في الصحة

إن قمع المهاجرين ومراقبة الشرطة لهم وتشتيت شمل الأسر وفصل الآباء عن أطفالهم واحتجاز أكثر من ٥٠٠ ٢ طفل لأجل غير مسمى وترحيل ٠٠٠ ٢١ طفل والتدابير الوحشية التي تهدد أبناء المهاجرين غير القانونيين الذين نشأوا وتعلموا في الولايات المتحدة، هي جميعا إجراءات بغيضة. وتنص المادة ١ على الحق في الكرامة والحرية.

وتنص المادة ٧ على الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية. وتحتجز حكومة الولايات المتحدة سجناء لأجل غير مسمى في متاهة قانونية من دون دفاع قانوني وبلا محاكم ودون مراعاة الأصول القانونية في سجن قاعدة غوانتانامو البحرية، وهي أرض اغتصبتها منا بصورة غير قانونية.

وتؤكد المادة ٢٥ على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على رفاهه. وفي أغنى بلد، يعيش ٤٠ مليون أمريكي في فقر. ويعيش ١٨,٥ مليون شخص منهم في فقر مدقع. وفي نهاية العام الماضي، كان ٢٥,٧ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في فقر. وينام أكثر من نصف مليون شخص من مواطنيها في الشوارع.

وتنص المادة ٢٣ على الحق في العمل. وفي نهاية عام ٢٠١٨، كان هناك ٦,٦ ملايين شخص عاطلين عن العمل في الولايات المتحدة. وتشير المادة ٢٥ أيضا إلى الحق في العناية الطبية. ويفتقر ٢٨,٥ مليون مواطن إلى التأمين الصحي. ووفقا

للتدابير التي أُعلنت مؤخرا، سيُحرم عدة ملايين آخرين من العاملين ذوي الأجور المنخفضة من هذا التأمين.

وتتناول المادة ٢٦ الحق في التعليم. والتعليم الجيد ليس في متناول غالبية الأمريكيين. ولا يستطيع نصف السكان البالغين قراءة كتاب يناسب مستوى قراء في الصف الثامن. وتكافؤ الفرص في الولايات المتحدة ليس سوى وهم. وينظم المراهقون والشباب احتجاجات لها ما يبررها، حيث أن حكومة بلدهم تحرمهم من الحقوق البيئية.

وتنص المادة ٢ على الحق في عدم التمييز. وتتقاضى المرأة في الولايات المتحدة نحو ٨٥ في المائة مما يتقاضاه الرجل وإذا أرادت أن تحصل على نفس الراتب، سيتعين عليها العمل ٣٩ يوما إضافيا لتحقيق ذلك. وثمة تقارير واسعة عن التحرش الجنسي. ويبلغ متوسط ثروة الأسرة من البيض سبعة أضعاف متوسط ثروة أسرة منحدرة من أصل أفريقي. ومعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة والأمهات أثناء الولادة لنفس الفئة السكانية تبلغ ضعف معدلاتها في أوساط البيض. ويتجلى نمط يقوم على التمييز العنصري في عدد نزلاء السجون الأمريكية وفي مدد العقوبات بالسجن.

ويعج النظام السياسي والنموذج الانتخابي بالفساد في مخالفة لأحكام المادة ٢١ من الإعلان العالمي فيما يتعلق بالحق في المشاركة في تقلد الوظائف العامة. وهناك فجوة متسعة بين القرارات الحكومية وإرادة الشعب. وتقرر مجموعات المصالح الخاصة القوية، ولا سيما الشركات، طابع وتكوين الحكومة والكونغرس ومؤسسات العدالة وإنفاذ القانون.

إن الولايات المتحدة بلد يجري فيه انتهاك حقوق الإنسان بصورة منهجية وعلى نحو صارخ ويحدث ذلك في كثير من الأحيان على نطاق هائل. وهي طرف في ٣٠ في المائة فقط من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ومن ثم، فإنها لا تعترف بالحق في الحياة والسلام والتنمية والأمن والغذاء ولا بحقوق الطفل.

وتنص المادة ١٣ على الحق في السفر. وينتهك الحصار أيضا الحقوق الإنسانية والحريات المدنية لمواطني الولايات المتحدة الذين تخضع حريتهم في السفر إلى كوبا، وهي المقصد الوحيد في العالم الذي يُحظر عليهم السفر إليه، لقيود ظالمة وتعسفية. والواقع أن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن هذه النتيجة.

وخلال العام المنقضي، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة خزانة الولايات المتحدة وغيره من الوكالات التابعة للولايات المتحدة غرامات على كيانات مالية تابعة لبلدان ثالثة مثل مجموعة الائتمان الإيطالية ”يونيكريدت“ ومصرف ”سوسيتيه جنرال“ الفرنسي، بدعوى انتهاك نظام الجزاءات المفروضة على كوبا. وتعرضت عشرات المصارف الأجنبية للتخويف والتعطيل وفُرضت قيود عليها في معاملاتها المالية مع بلدنا.

إن الأشخاص الطبيعيين – أي الناس – هم أيضا ضحايا للحصار. فقد تلقت مواطنة ألمانية تعمل في السفارة الكوبية في برلين إخطارا بأنه سيتم إغلاق حسابها على موقع شركة أمازون بدعوى أن ذلك يتعلق بلوائح الحصار. وتنفذ الولايات المتحدة أعمالها العدوانية ضد كوبا، وفقا لقانون هيلمز – بيرتون غير القانوني الذي يستهدف بصورة سافرة انتهاك استقلال الأمة الكوبية وحقها في تقرير المصير. كما أنه يفرض السلطة القانونية للولايات المتحدة على العلاقات التجارية والمالية لبلدان أخرى مع كوبا، ويؤسس الأولوية المفترضة لقانون الولايات المتحدة وولايتها القضائية على بلدان ثالثة. يشكل الحظر برمته انتهاكًا خطيراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام.

لا يتفق الجميع مع التطبيق غير القانوني للقيود التي يفرضها قانون الولايات المتحدة خارج نطاق الحدود الإقليمية. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٩ حكم قاضي محكمة في لاهاي لصالح شركة ”بام انترناشيونال“، ومقرها في كوراساو، في دعوى قضائية رفعتها ضد الشركة الهولندية ”إكزاكت سوفتوير ديلفت“، والتي

تعد حاليًا تابعة لشركة ”كي كي آر“ الأمريكية، بسبب إنفاذها لأحكام الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهي دعوى تطالب الشركة الهولندية بمواصلة تقديم خدماتها إلى شركة ”بام انترناشيونال“ وتزويد الشركات والمؤسسات الكوبية بالبرمجيات. تظهر أمثلة مثل هذه أن هناك قوانين مضادة ومنتديات داخل منظمة التجارة العالمية وطرق ووسائل أخرى للتعامل مع تطبيق الحصار على كوبا خارج الحدود الإقليمية.

إن الأضرار التراكمية التي تم تكبدها بعد حوالي ستة عقود من الحصار تبلغ ٩٢٢ بليون دولار، مع الأخذ في الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب. بالأسعار الحالية، تسبب الحصار في أضرار قابلة للقياس تبلغ أكثر من ١٣٨ بليون دولار.

لقد كان الحصار عقبة كأداء أمام تطلعات أجيال عديدة من الكوبيين إلى الرفاهية طوال السنوات التي كان فيها الحصار ساري المفعول، ولا يزال يمثل أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية للبلد. إنه يمثل عقبة رئيسية أمام تحديث نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا وتنفيذ خطتها الوطنية لعام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق ما تنص عليه من أهداف.

إن آثار الحصار على القطاع غير الحكومي في الاقتصاد شديدة، وخاصة القيود المفروضة على السفر. مع خسارة كوبا للعائدات المتأتية من صادرات السلع والخدمات وتكاليف إعادة الانتقال الجغرافي للتجارة، والتي أجبرتنا على الاحتفاظ بكميات كبيرة للغاية من المخزونات، فإن إجمالي الناتج المحلي لكوبا كان سينمو بمعدل سنوي يبلغ حوالي ١٠ في المائة بالأسعار الحالية على مدى العقد الماضي. إن الأضرار السنوية التي تم تكبدها بسبب الحصار تتجاوز إلى حد كبير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لتنمية كوبا.

منذ قرابة ستة عقود وكوبا واقعة ضحية لنظام الجزاءات الأكثر ظلمًا وشدّة والأطول زمنيا الذي تم فرضه ضد أي بلد على الإطلاق. وحكومة الولايات المتحدة مسؤولة بالفعل عن هذا الوضع. وبالرغم من جميع الصعوبات والقيود التي تواجه شعبنا، تمكنت كوبا من التصدي للأهداف المعلنة للحظر وعواقبه الساحقة طيلة ستة عقود وتأثيره المؤكد على إمكانات البلد.

بفضل فعالية النظام الاشتراكي لكوبا ودولتها الاشتراكية، وبفضل حس شعبنا الوطني والمعتقدات الثورية والتضامن والتوافق والوحدة، تمكنت كوبا بالرغم من كل القيود أن تتغلب على التحديات الخطيرة التي تواجهها. يتساءل المرء عما إذا كانت جميع البلدان الصناعية والمتقدمة تقنياً ستكون قادرة، كما فعلت كوبا، على تحمل مثل هذا الهجوم المطول والساحق مع ضمان نمو اقتصادي متواضع ولكنه مستدام، والحفاظ على برامج التنمية، والتقدم نحو اقتصاد الخدمات والمعرفة، وكفالة تمتع جميع المواطنين بجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة.

لقد أكدت الجمعية العامة مرارًا وتكرارًا رفضها لاستخدام التدابير القسرية الانفرادية بما يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة تنفذ أنظمة تدابير قسرية ضد أكثر من ٢٠ دولة وتدابير أحادية محددة ضد عشرات الدول، وهو اتجاه اشتد في ظل الإدارة الحالية. وكما قال القائد العام فيدل كاسترو روس من نفس هذه المنصة في الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة،

> ”إننا نطالب بعالم بدون حصارات قاسية تُفرض فتسبب موت الرجال والنساء والأطفال الصغار منهم والكبار، كأنها قنابل ذرية صامتة“ (A/50/PV.35، الصفحة ٢٣).

تسعى حكومة الولايات المتحدة إلى ممارسة الهيمنة الإمبريالية على قارتنا الأمريكية. وهي تنقح مرة أخرى عقيدة مونرو القديمة العدوانية ودبلوماسية الزوارق الحربية. فهي تعيد

نشر أسطولها الرابع وتزيد من وجود وقوة قواعدها العسكرية في المنطقة.

لقد تجسد أفضل تعريف لسياسة الحصار في المذكرة سيئة السمعة التي كتبها نائب مساعد وزير الخارجية ليستر مالوري في نيسان/أبريل ١٩٦٠ وقال فيها:

”لا توجد معارضة سياسية فعالة [...] إن الوسيلة الوحيدة المتوقعة لإبعاد الدعم الداخلي [عن الحكومة] هي من خلال الإحباط والنفور على أساس عدم الرضا والصعوبات الاقتصادية... ينبغي اتخاذ كل الوسائل الممكنة وعلى وجه السرعة لإصابة الحياة الاقتصادية بالضعف [...،] وحرمان كوبا من الأموال والإمدادات، وذلك من أجل خفض الأجور النقدية والحقيقية، والتسبب في الجوع واليأس والإطاحة بالحكومة“.

إن ممثل الولايات المتحدة يسيء إلى الجمعية بلغته النازعة إلى التدخل وغير المقبولة التي استخدمها في الإشارة إلى الشعب البطل في فنزويلا، واتحاده المدني والعسكري، والحكومة البوليفارية والشافيسية برئاسة الرئيس نيكولاس مادورو موروس، والذي نعرب عن تضامننا الثابت معه.

إن حكومة الولايات المتحدة تلجأ إلى الأكاذيب والتشهير كذريعة لتصعيد عدوانها على كوبا. أكرر أنه لا التهديدات ولا الابتزاز سوف تنتزع منا حتى أدنى تنازل سياسي. ولن نتراجع عن تصميمنا على إقامة علاقات حضارية مع الولايات المتحدة تقوم على الاحترام المتبادل والاعتراف باختلافاتنا العميقة الجذور.

وكما أوضح الجنرال العسكري راؤول كاسترو في ١٠ نيسان/أبريل أمام الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية:

”على الرغم من القوة الهائلة للإمبريالية إلا أنها لا تملك القدرة على سحق كرامة شعب موحد وفخور بتاريخه وبالحرية المكتسبة من خلال تضحيات عديدة“.

وتدرك كوبا الهوة الأخلاقية والسياسية القائمة بين شعب الولايات المتحدة وحكومته ولن تدخر وسعا لإقامة روابط عميقة تربطها بمواطني ذلك البلد.

وننوه ببالغ الامتنان بجميع من رفضوا الحظر المفروض على بلدنا ومن وقفوا إلى جانبنا دائما في كفاحنا الدؤوب ضد هذه السياسة. وكما أكد رئيس جمهورية كوبا، السيد ميغيل دياس – كانيل بيرموديس، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر:

”تنتظر [الشعب الكوبي] أيام عصيبة ومليئة بالتحديات، ولكن لن يقوض أحد ثقتنا في المستقبل الذي ندين به لأطفالنا في هذا الوطن الذي ظفر به أباؤنا لنا من خلال الوقوف بحزم.“

وباسم الشعب الكوبي البطل والمخلص والموحد، أود مرة أخرى أن أطلب إلى الجمعية العامة التصويت مؤيدة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/74/L.6 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق مناقشة هذا البند. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/74/L.6.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أُذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت ينبغي أن تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سالوفارا (فنلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا

الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا له أثر ضار على الحالة الاقتصادية للبلد فضلا عن أنه يؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي. وسيكون للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي دور حاسم في وضع البلد على طريق التحديث والإصلاح والنمو المستدام. ومن ثم، يرى الاتحاد الأوروبي أن رفع الحصار يمكن أن ييسر انفتاح الاقتصاد الكوبي بما يصب في مصلحة الشعب الكوبي.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن السبيل الأفضل لإحداث تغيير إيجابي في كوبا سيكون من خلال توثيق التعاون على جميع المستويات – أي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الاقتصادي، فضلا عن التبادلات الشعبية. ولذلك، فإننا نأسف بشدة لإعادة تطبيق الإدارة الحالية للقيود على علاقات الولايات المتحدة بكوبا. ولا تؤدي التدابير التي تقيد سفر الأفراد بشكل مستقل والتي اتسع نطاقها اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠١٩ لتشمل حظر السفر الجماعي للقاء الناس وسياحة الرحلات البحرية إلى الحد من إمكانيات التعاون مع الشعب الكوبي فحسب، بل ينجم عنها أيضا تداعيات خطيرة على القطاع الخاص الكوبي الآخذ في الازدهار، والذي كان الأكثر استفادة من هذه الزيارات.

وعلاوة على التأثير الضار لهذا الحصار على المواطنين الكوبيين العاديين، فإن الجزاءات وغيرها من التدابير الإدارية والقضائية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة تؤثر سلبا أيضا على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وما برحنا نعارض بقوة أي تدابير من هذا القبيل، نظرا لما لها من آثار تتعدى الحدود الإقليمية للبلد وأثرها على الاتحاد الأوروبي، في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. ولا يمكننا أن نقبل بأن تعيق التدابير المفروضة بشكل انفرادي علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا.

ويرفض الاتحاد الأوروبي بشدة تفعيل الولايات المتحدة للبابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون في نيسان/أبريل ٢٠١٩، الأمر الذي ينتهك الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة في اتفاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وسنلجأ لجميع التدابير الملائمة لمعالجة الآثار المترتبة عن قانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك ما يتعلق بحقوقنا في إطار منظمة التجارة العالمية ومن خلال استخدام ”التشريع المانع“ للاتحاد الأوروبي الذي يحمي مواطني الاتحاد الأوروبي ومؤسساته التجارية ومنظماته غير الحكومية الذين يتخذون مقارا لهم في كوبا أو يعملون فيها أو يتعاونون معها من أي تدخل غير ضروري أو مشاكل.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يشكّل التعاون الدولي والحوار وتوثيق التعاون – حتى وإن انطوى ذلك على توجيه انتقادات – السبيل الذي يجب اتباعه مع كوبا. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، سنحتفل بالذكرى السنوية الثانية للتطبيق المؤقت لاتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، الذي أرسى لعلاقتنا الثنائية أساسا قانونيا جديدا ومتينا والذي يضع جدول أعمال للتعاون المقترن بالنقد مع كوبا سيمكننا من تقديم الدعم والمساعدة للبلد على طريق الإصلاح والتحديث. ونعمل أيضا على تعزيز الحوار والتعاون بشأن المسائل التي لا نزال نختلف بشأنها اختلافا جوهريا. وتحقيقا لهذه الغاية، أرسى اتفاق الحوار السياسي والتعاون الحوار بشأن حقوق الإنسان بوصفه ركيزة أساسية لعلاقتنا. وعُقد الاجتماع الرسمي الثاني في إطار هذا الحوار في الشهر الماضي في مناخ بناء تسوده الصراحة.

ونكرر مناشدتنا الحكومة الكوبية منح مواطنيها كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا، بما في ذلك حرية التجمع وحرية التعبير وحرية الوصول

إلى المعلومات، والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن توجيه دعوة دائمة إلى جميع آليات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة لزيارة كوبا.

وعقب تغيير القيادة التي استمرت لأجيال في كوبا في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وفي سياق تنفيذ الدستور الجديد للبلد، ندعو كوبا إلى السعي لوضع خطة شاملة للإصلاح والتحديث، توسع نطاق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتنفذها بطريقة من شأنها أن تعالج الشواغل الرئيسية للشعب الكوبي وتلبي التطلعات المشروعة لهذا الشعب في الحصول على مزيد من فرص المشاركة في تشكيل مستقبل بلدهم.

ومن خلال اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، يعرض الاتحاد الأوروبي على كوبا إقامة شراكة متسقة وموثوقة لتقديم الدعم لها خلال سعيها لإصلاح نموذجها السياسي والاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، بينما نواصل بقوة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ورأينا المدروس بهذا الخصوص هو أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة لا يسهم في تعزيز الأهداف المذكورة آنفا، بل يعرقل تحقيقها. وعليه، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدة لمشروع القرار A/74/L.6.

السيد غييرميه – فرناندیس (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): دأبت كوستاريكا تاريخيا على التصويت مؤيدة للقرارات التي تعتمدها الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ودائما ما بيّنا الأسباب لتبرير تصويتنا. وسنفعل الشيء نفسه في هذا العام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): إستمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/74/L.6، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس،

المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

البرازيل، إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

كولومبيا، أوكرانيا

اعتمد مشروع القرار A/74/L.6 بأغلبية ١٨٧ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع عضوين عن التصويت (القرار ٧/٧٤).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة في عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فيرديبه (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية أود أن أرحب بحضور السيد برونو إدواردو رودريغيس باريلا وزير خارجية كوبا معنا اليوم، وأشكره جزيل الشكر على عرضه مشروع القرار A/74/L.6.

إن الأرجنتين تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن دولة فلسطين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/74/PV.27) وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

تكرر جمهورية الأرجنتين تأكيد موقفها القائم منذ وقت طويل والمتمثل في ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بشكل عاجل. إن الحصار يتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحرية التجارة والملاحة الدولية والحل السلمي للمنازعات.

وتمشيا مع التزامنا المطلق بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف، تعارض الأرجنتين استخدام التدابير القسرية الانفرادية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. لذلك أيدت الأرجنتين دائمًا قرارات الجمعية العامة التي تعارض الحصار وتحدثت بصراحة كلما أثيرت هذه المسألة في المنتديات الإقليمية أو المنظمات الدولية.

إننا نأسف لاستمرار سريان القوانين التي تمدد الحصار واستمرار إعاقة تطبيقها التنمية الكاملة للشعب الكوبي. ويكرر اتخاذ القرار ٧/٧٤ بأغلبية ساحقة رسالة المجتمع الدولي التي لا لبس فيها بشأن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وتؤكد الأرجنتين من جديد اقتناعها بأن الحوار بين الطرفين من دون شروط مسبقة وعلى أساس الاعتراف المتبادل من جانب الحكومتين بوصفهما محاورتين شرعيتين ومتساويتين، سيسهل

حل جميع المسائل المعلقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بما في ذلك رفع الحصار.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية أود أن أرحب بحضور السيد برونو إدواردو رودريغيز باريلا وزير خارجية كوبا في القاعة. لقد أحطنا علما على النحو الواجب بعرضه المفصل للقرار الذي اتخذناه للتو (القرار ٧/٧٤).

لقد صوتت أوروغواي على غرار الأعوام السابقة مؤيدة القرار لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا يتعارض مع القانون الدولي وينتهك المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويستند موقف أوروغواي على مبادئ احترام القانون الدولي والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل والحل السلمي للنزاعات، وتشكل كلها حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. وبناءً على تلك المبادئ لا تعترف أوروغواي بأي تطبيق خارج الحدود الوطنية للقوانين المحلية لدولة أخرى ونحن نرفض أي آلية مباشرة أو غير مباشرة تشكل عملاً انفراديًا من جانب أي دولة تسعى إلى معاقبة دولة أخرى على القرارات السيادية التي تعتمدها بشأن مسائل سياسية أو اقتصادية أو تجارية، أو أية مسألة أخرى.

وعليه، تكرر أوروغواي مرة أخرى معارضتها المعلنة في مناسبات عديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يشكل الحصار انتهاكًا للقانون الدولي فحسب بل له أيضًا تأثير سلبي للغاية على رفاهية الشعب الكوبي، مما يؤدي إلى نقص في المعروض ومعاناة السكان وإعاقة حقهم المشروع في تحقيق التنمية.

علاوة على ذلك، يأسف وفد بلدي للبرودة التي أصابت مؤخرا العلاقات بين الدولتين المعنيتين. إن عملية التقارب الأخيرة والاعتماد المتبادل لتدابير تحسين العلاقات اللذين أديا إلى تحسن العلاقات الثنائية هما دليل دليل ملموس على أن التوصل إلى تفاهم هو أمر ممكن. لذلك تحث أوروغواي كلا الطرفين على استئناف الحوار والمضي قدما نحو حل المشاكل المتبقية بين هذين البلدين في قارتنا.

وكررت أوروغواي من خلال تصويتها مؤيدة القرار ٧/٧٤ التزامها بتعددية الأطراف، التي نعتبرها وسيلة مشروعة لحل النزاعات وأداة فعالة لتعزيز التعاون والتفاهم بين الشعوب.

السيدة تويت (ماليزيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤكد ماليزيا من جديد دعمها للجمعية العامة وصوتت مؤيدة القرار ٧/٧٤ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولا تزال ماليزيا تعارض جميع أشكال الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الأحادي الجانب التي تتعارض مع قواعد القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها على النحو المنصوص عليه في ميثاقها. كما تحث ماليزيا على وضع حد للحصار الأحادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي أعاق تنمية تلك الدولة وتسبب في معاناة كبيرة للشعب الكوبي، وتدعو كلا الطرفين إلى حل نزاعاتهما وديًا من خلال الحوار والتفاوض.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): إستمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.